

# النفط الكويتي ينخفض إلى 64.72 دولار

وانتهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقات جلسة التداول مرتفعة 1.86 دولار لتبلغ عند التسوية 66.25 دولار للبرميل. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.18 دولار لتبلغ عند 55.59 دولار للبرميل.

وفي الأسواق العالمية صعدت أسعار النفط أول أمس لأعلى مستوياتها هذا العام بعد إغلاق جزئي لحقل نفطي بري في السعودية وندوات بقبض في المعرض بينما ساعد تقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين في تحسين توقعات الطلب.

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 10 سنتات في تداولات أول أمس الجمعة ليلعب 64.72 دولار أمريكي مقابل 64.82 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

## قيمة أدنى بما نسبته 48 بالمئة عن مستوى ديسمبر 2018

# «الشان»: 271.4 مليون دينار سيولة سوق العقار في يناير 2019



كويتي. وانخفضت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 17.5% مقارنة بما نسبته 28.1% في ديسمبر 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 50.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يناير أدنى بنحو 6.4% عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 11 صفقة مقارنة بـ 24 صفقة لشهر ديسمبر 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يناير 2019 نحو 4.3 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل ديسمبر 2018 والبالغ نحو 6.1 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 29.3%.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يناير بمخيمتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يناير 2018) تلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 243.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 271.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 11.4% كما أسلفنا. وشمل الارتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 192.9% ونشاط السكن الخاص بنسبة 33.8%، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 26.8%.

27.3% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 134 صفقة وتمثل نحو 25.7%، في حين حظيت محافظة الجبراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 28 صفقة ممثلة بنحو 5.4%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 126.4 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 17.6% مقارنة مع ديسمبر 2018، عندما بلغت نحو 153.4 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 46.6% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 29.4% في ديسمبر 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 117.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يناير 2019 أعلى بما نسبته 7.2% مقارنة بالمعدل، وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 386 صفقة مقارنة بـ 459 صفقة في ديسمبر 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 327 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 334 ألف دينار كويتي في ديسمبر 2018، أي بانخفاض بحدود 2%.

104 بالمئة من الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية

تمثل 8.8 بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي

## 15.686 مليار دينار إيرادات محصلة بنهاية الشهر التاسع من 2019/2018



عن تقرير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة - ديسمبر 2018 ذكر تقرير الشان الأسبوعي: تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة لغاية شهر ديسمبر 2018 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر التاسع من السنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 15.686 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 104% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.089 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية نحو 12/31/2018، نحو 14.659 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 110.1% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.318 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 93.5% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 70 دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2019/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.027 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 114.113 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدّر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.772 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمّر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها بنحو 402.2 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدّر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.5 مليار دينار كويتي، وصرّف فعلياً -طبقاً للنشرة- حتى 31/12/2018 نحو 9.913 مليار دينار كويتي، وتم الالتزام بنحو 2.196 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها-

الدوائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 36.867 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 84.8%. ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 34.251 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 92.9%، وما يعادل نحو 2.617 مليار دينار كويتي بالعملاء الأجانب لعملاء القطاع الخاص، أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية ديسمبر 2017، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل ما زال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.787 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.658 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.594 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.530 نقطة لودائع 12 شهراً.



مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 8.9% (نحو 3.342 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع الصناعة نحو 1.994 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.876 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع المقاولات نحو 1.992 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.858 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.066 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.9% (نحو 1.319 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43.484 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 65.3% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.346 مليار دينار كويتي عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2017 أي بنسبة نحو 2.9%، وبخس عملاء القطاع الخاص من تلك

جاء في تقرير الشان الأسبوعي فيما يخص إحصاءات مالية ونقدية - ديسمبر 2018 - يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2018، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أربيل 2016) قد انخفض بما قيمته 1.225 مليار دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2017، ليصبح 3.542 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2018، أي ما نسبته نحو 8.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لعام 2018 والذي سيبلغ 40.2 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU). وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 3.250%، ولمدة سنتين 3.375%، ولمدة 3 سنوات 3.375%، ولمدة 5 سنوات 3.500%، ولمدة 7 سنوات 3.625%، ولمدة 10 سنوات 3.875%، وتساير البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100% في نهاية ديسمبر 2017).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2018، قد بلغ نحو 36.906 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.535 مليار دينار كويتي أي بنسبة نحو 4.3% عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.852 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 43% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.067 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017) وبنسبة نحو بلغت نحو 5.2%. وبلغت قيمة القروض المسبطة ضمنها نحو 11.723 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 74% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.699 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 17% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.063 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.263 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.4% من الإجمالي (نحو 7.945 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تموليات شخصية وعقارية، وقطاع التجارة نحو 3.284

6 مليارات موجودات البنك حالياً

## 56 مليون دينار أرباح «الخليج» في 2018

كويتي في عام 2017. ويعود الارتفاع في الإيرادات إلى ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 20.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 152.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 132.2 مليون دينار كويتي. بينما لم يحقق البنك أي أرباح من بيع استثمارات متاحة، مقارنة مع 2.8 مليون دينار كويتي حققها في 2017.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 67 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 64.3 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.5% مقارنة بنحو 35.4%، وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 1.8%، وصولاً



قياساً بنحو 0.86%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حين بلغت نحو 20 فلساً، مقارنة مع ربحية نهاية عام 2017 البالغة 17 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12.6 مرة (أي تحسن) مقارنة بنحو 14 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 17.6%، مقارنة بارتفاع أقل للسعر السوقى للسهم وبتحسين 5.9%، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع نهاية عام 2017. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 18.6%، وارتفع مؤشر ربحية السهم الواحد بنحو 9.2% بعد أن كان عند 8.2%. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.97%

مع 475.4 مليون دينار كويتي (8.4% من إجمالي الموجودات). بينما انخفض بند أدوات وسندات خزينة بنحو 171 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 395.7 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 566.8 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الموجودات) في عام 2017.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بنحو 305.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6% لتصل إلى نحو 5.388 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2017 حين بلغت نحو 5.082 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 76.6% مقارنة بنحو 78.2%، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.55% مقارنة بنحو 89.42% في عام 2017.

إلى نحو 67.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 66.7 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي ربح البنك ارتفاعاً ضئيلاً إلى نحو 23.38% مقارنة بنحو 23.31% في عام 2017.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 332.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.9%، ليصل إلى نحو 6.016 مليار دينار كويتي مقابل نحو 5.683 مليار دينار كويتي في عام 2017. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنحو 141.3 مليون دينار كويتي أو نحو 3.7%، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.950 مليار دينار كويتي (65.7% من إجمالي الموجودات) مقابل 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات) في عام 2017. وارتفع أيضاً، بند نقد وتقد معادل بنحو 266.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 56.1% ليصل إلى 742.1 مليون دينار كويتي (12.3% من إجمالي الموجودات)، مقارنة

فيما يخص نتائج بنك الخليج 2018 قال تقرير الشان الأسبوعي لقد أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 56 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 8.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 18.2%، مقارنة بنحو 48 مليون دينار كويتي لعام 2017. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، وبلغ الارتفاع الربح التشغيلي بنحو 8.8% وصولاً إلى نحو 127.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 117.1 مليون دينار كويتي في عام 2017.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 13.07 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.2%، وصولاً إلى نحو 194.45 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 181.38 مليون دينار